

Distr.: General
21 September 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ١١٣ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة

الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية

عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمانة العامة من
البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى إدارة
شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وتود الإفادة بأن فنزويلا قدمت في ١٤ كانون الثاني/
يناير ٢٠١٣ ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وترفق البعثة
الدائمة طيه بيانا بالتعهدات والالتزامات الطوعية لفنزويلا عملا بقرار الجمعية العامة
٢٥١/٦٠ (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لفنزويلا ممتنة تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما من وثائق
الجمعية العامة في إطار البند ١١٣ (هـ) من جدول الأعمال.



الرجاء إعادة استعمال الورق

071015 051015 15-16028 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإسبانية]

ترشيح جمهورية فنزويلا البوليفارية لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

١ - تُدرك جمهورية فنزويلا البوليفارية أهمية النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وقد أعربت عن التزامها بتعزيز مجلس حقوق الإنسان وتحقيق فعاليته بصورة بناءة، وهو هيئة الأمم المتحدة الرئيسية المسؤولة عن معالجة حقوق الإنسان على الصعيد المتعدد الأطراف وبصورة موضوعية وغير سياسية غير منحازة، على النحو الذي برهنت عليه فنزويلا خلال الفترة الحالية بوصفها عضواً منتخباً في مجلس حقوق الإنسان (٢٠١٣-٢٠١٥). وتقدم فنزويلا في هذا الصدد ترشيحها للمجلس لفترة ثانية تمتد من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

٢ - وقد اضطلعت فنزويلا، بوصفها دولة عضواً في مجلس حقوق الإنسان، بدور قيادي وفعال في تعزيز المؤسسي لهذه الهيئة، بتقديم مقترحات تهدف إلى تدعيم المجلس باعتباره محفلاً للحوار الصادق والتعاون التزيه والشفاف، مما يسمح بتجنب الأسلوب المتجرد من الموضوعية الذي أدى إلى إلغاء لجنة حقوق الإنسان. وقد كرست تلك اللجنة نفسها بشكل أساسي لاتخاذ إجراءات تنطوي على دوافع سياسية ضد بلدان كانت تدافع عن سيادتها وتقرير مصيرها وتسعى إلى كفالة احترام جميع حقوق الإنسان وتعزيز إعمالها، بما في ذلك الحق في التنمية، وتسعى لإقامة نموذج للنظام السياسي الديمقراطي الذي تتوخاه جميع الشعوب للعيش في سلام وديمقراطية.

٣ - وتدعو فنزويلا إلى مجلس لحقوق الإنسان يشهد ساعده في كل يوم ويمثل كامل عضوية الأمم المتحدة، وهو شرط أساسي للمصادقية وكفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٤ - وبالإضافة إلى توقيع الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان والتصديق عليها، عملت فنزويلا على تعزيز آليات الاتحاد والتكامل القائمة على حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعلى تحسين التعاون مع البلدان الشقيقة التي حققت مستويات

مقاربة من الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وسعت جاهدة إلى ضمان جميع حقوق الإنسان. ولذلك فبوسعنا اعتبار التعاون الدولي وسيلة لتبادل الممارسات المثلى ومواجهة التحديات وصوغ لغة بناءة لحقوق الإنسان، مما يجعل التعاون نشاطا شاملا يتميز بالتوافق والتكامل والتضامن وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفقا لظروف الشعوب واحتياجاتها.

٥ - وقد قدمت فنزويلا بنجاح تقريرها الأول إلى مجلس حقوق الإنسان في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وجاء التقرير ثمرة عملية تحضيرية موسعة، حيث أنشئ فريق عامل مشترك بين الوكالات يضم الفروع الخمسة للحكومة الوطنية، عمل استنادا إلى الأولوية الشاملة للحق في المشاركة السياسية، وسمح بإجراء حوار وتشاور اجتماعي واسع النطاق قدمت من خلاله المنظمات والحركات الاجتماعية والمجتمعات المحلية المنظمة والرابطة غير الحكومية أكثر من ٥٠٠ مساهمة. ومنذ انعقاد جلسة الحوار مع المجلس، ما فتئت دولة فنزويلا البوليفارية تعمل جاهدة على تنفيذ جميع الالتزامات والتوصيات، بما فيها عشر توصيات طوعية قبلتها خلال الاستعراض الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٦ - وأودعت فنزويلا لدى الأمانة العامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، خلال فترة عضويتها الحالية في مجلس حقوق الإنسان، وثيقة انضمامها إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، عملا بالتوصيات التي قدمها أعضاء المجلس في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، وتمسكا بمعتقداتها، وهي بصدد إعداد تقريرها الأولي بهذا الصدد، الذي من المقرر تقديمه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ولذلك يعمل البلد على تعزيز التزاماته بحقوق أضعف فئات المجتمع واحترامه لتلك الحقوق.

٧ - ومن ضمن الالتزامات التي تعهدت بها دولة فنزويلا خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠٠١ تعزيز نظام الاستجابة الفعالة والمتابعة فيما يتعلق بالالتزامات الدولية بموجب معاهدات حقوق الإنسان والاتفاقيات الأخرى المصدق عليها، عن طريق اعتماد نظام لجمع البيانات يشمل جميع فروع الحكومة الوطنية، على النحو الذي أوضحه مختلف الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وتسمح هذه العملية بتكثيف المبادرات من أجل إجراء مشاورات تشاركية وشاملة للجميع على أساس المسؤولية المتبادلة في إطار المنتدى المتنوعة التي تشكلها المنظمات الاجتماعية والمجتمعات المحلية المنظمة والمنظمات غير الحكومية.

٨ - وقد وفّت فتزويلا بواجباتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات نتيجة للالتزام جميع وكالات الدولة فيها بحقوق الإنسان والجهود الكبيرة التي بذلتها خلال الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥: ففي آب/أغسطس ٢٠١٣، قدمت فتزويلا تقاريرها الدورية من التاسع عشر إلى الحادي والعشرين عن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي وقت لاحق في عام ٢٠١٤، قدمت التقرير الجامع لتقريرها الدورية من الثالث إلى الخامس إلى لجنة حقوق الطفل، والتقرير الجامع لتقريرها الدوريين السابع والثامن إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وتقريرها الدوري الرابع إلى لجنة مناهضة التعذيب التابعة لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وخلال الأسبوع الأول من شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥، قدمت فتزويلا تقريرها الدوري الثالث عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وخلال الدورة ١١٤ للجنة المعنية بحقوق الإنسان المعقودة في أواخر حزيران/يونيه ٢٠١٥، قدمت تقريرها الدوري الرابع عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بمشاركة نشطة من المنظمات الاجتماعية والمجتمعات المحلية المنظمة والمنظمات غير الحكومية.

٩ - وخلال جلسات التفاوض مع كل من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، رفضت دولة فتزويلا بشدة استغلال حقوق الإنسان لأغراض تتعارض مع طابعها الحقيقي أو كوسيلة لتحقيق المصالح السياسية، ولا سيما مصالح البلدان القوية التي تسعى لفرض سيطرتها على سيادة الشعوب وتقرير مصيرها. وحذرت فتزويلا من أن المصالح الاقتصادية للرباطات غير الحكومية والقطاعات السياسية الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان لا يجوز أن تقوض التفاهم بين الأمم أو داخلها من خلال الاستخدام الانتقائي أو المنطوي على دوافع سياسية لحقوق الإنسان على حساب مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

١٠ - وعملت فتزويلا بصورة متواصلة، عقب تقديم تقريرها الأول في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، على تعزيز الصلات مع المنظومة العالمية لحقوق الإنسان، وقدمت المزيد من المعلومات وكشفت عن التحديات التي تواجهها. وسعت جاهدة طوال هذا الوقت لتوجيه انتباه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى ضرورة معاملة القضايا المعروضة على النظام العالمي لحقوق الإنسان معاملة محايدة وموضوعية ومجردة من الانتقائية، بوصف ذلك معياراً أساسياً، وذلك بالنظر إلى دور المفوضية كهيئة إدارية تُعنى بالمقررين الخاصين والخبراء والأفرقة العاملة المعنيين بمواضيع معينة، فضلاً عن أعضاء مختلف اللجان المعنية بحقوق الإنسان.

١١ - وقد حافظت فنزويلا على صلات وثيقة مع وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وعقدت اجتماعات على أعلى المستويات، بما في ذلك مع الأمين العام، مما سمح بتحسين تدفق المعلومات وتعزيز المشاريع التعاونية والمساعدة على استكمال السياسات العامة في مجال حقوق الإنسان. وقد أصبحت حقوق الإنسان موضوعاً شاملاً في السياسات الإنمائية، الأمر الذي يدل على التزام البلد بإعمال حقوق الإنسان واحترامها، واستعداده لتلقي المساعدة وتقديم المعلومات المناسبة التوقيت بشأن ما يُحرزه من تقدم وما يواجهه من تحديات داخلية متعلقة بحقوق الإنسان.

١٢ - وتواصل جمهورية فنزويلا البوليفارية دعم تحويل وتعزيز النظام الإقليمي لحماية حقوق الإنسان، وهي بصفقتها تلك ملتزمة بتنويع الهيئات والعلاقات والمبادرات التي تتسم بالتعددية وعدم الانتقائية. وكمثال على تلك العلاقات، ما فتى البلد يساهم في تعزيز جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق الجنوبية المشتركة. وخلال مؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في بيلين بكوستاريكا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، شجعت جمهورية فنزويلا البوليفارية احترام الديمقراطية في إطار سيادة القانون وحماية جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية والسلام، بالإشارة إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، وتنفيذاً له.

١٣ - وقد أسهمت فنزويلا في الاعتراف بمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كم منطقة سلام خالية من أسلحة الدمار الشامل، والتشجيع على تسوية المنازعات بالطرق السلمية، واحترام السيادة وحق تقرير المصير، وهي تتطلع إلى القضاء على خطر نشوب الحرب والتهديد باستخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

١٤ - وقد أدمجت جمهورية فنزويلا البوليفارية حقوق الإنسان كموضوع شامل في جميع سياساتها العامة، بغرض تعزيز جميع حقوق الإنسان واحترامها وكفالتها وإعمالها، امتثالاً للدستور الوطني والمعاهدات التي وقعها البلد. وعلى الصعيد المحلي، اعتمد البلد القانون المتعلق بالخطة الوطنية الاشتراكية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩، التي تحدد خطوط العمل الرئيسية.

١٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، أنشأ رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية المجلس الوطني لحقوق الإنسان بهدف تعزيز السياسات العامة، بوصفه ركيزة شاملة لدولة فنزويلا في مجال حقوق الإنسان. وقد أنشئ المجلس لتنسيق الإطار المؤسسي الواسع القائم من أجل ضمان حقوق الإنسان وتعزيزها واحترامها وإعمالها، ودعم وتعزيز سياسات الدولة الهادفة

إلى كفالة الممارسة الحرة لحقوق الإنسان لجميع من يعيشون ضمن ولايتها القضائية، مع التركيز بشكل خاص على أضعف الفئات وأكثرها تعرضاً للخطر من الناحية الاجتماعية. وأنشئ المجلس أيضاً لمنهجة التقدم المحرز، ورصد الامتثال للالتزامات الوطنية والدولية، والكشف عن التحديات بسرعة، والتشجيع على بذل الجهود اللازمة لتوطيد الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٦ - وكجزء من عملية تدعيم المؤسسات المعنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان خطة وطنية لحقوق الإنسان في تموز/يوليه ٢٠١٥، تهدف إلى تهيئة الظروف الهيكلية اللازمة لزيادة احترام وكفالة التمتع بحقوق الإنسان لجميع الأشخاص الموجودين ضمن الولاية القضائية للدولة بصورة مستمرة ومطردة، فضلاً عن تحقيق وتوطيد أعلى مستويات السعادة الاجتماعية والعيش الكريم. ولتحقيق هذه الأهداف تتضمن الخطة مجموعة من الإجراءات البرنامجية التي تركز على خمس ركائز هيكلية:

- (أ) بناء ثقافة تحررية لحقوق الإنسان؛
- (ب) تعزيز الإطار المؤسسي لكفالة حقوق الجميع؛
- (ج) إسناد الدور القيادي للشعب من أجل التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛
- (د) اعتماد رؤية مفضية إلى التحول في العلاقات مع الهيئات والنظم الدولية لحقوق الإنسان؛
- (هـ) تعميق النهج القائم على حقوق الإنسان في تشريعات الدولة وسياساتها وإجراءاتها.

١٧ - وتستند هذه المسارات البرنامجية إلى ما اضطلعت به دولة فتروياً من استعراض ومنهجة للسياسات العامة عقب عملية الصياغة التي جرت في عام ١٩٩٩ وأنتجت الدستور الوطني الحالي، وإلى التوصيات التي قدمتها الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها التوصيات المقدمة أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل، وتلك التي قدمها مكتب أمين المظالم والمنظمات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. وستُعتمد الخطة الوطنية في استفتاء شعبي يُتوقع إنجازه خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٥. وستُضفي تلك المشاورات الواسعة النطاق والمتعمقة الشرعية اللازمة لمواصلة استعراض محتوى الخطة، وكفالة أعمال جميع حقوق الإنسان بصورة كاملة ومتدرجة.

١٨ - ولرصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالامتثال لمعاهدات حقوق الإنسان التي صدقت عليها جمهورية فنزويلا البوليفارية، مع مراعاة توصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وُضع مشروع لتنفيذ نظام وطني للمؤشرات المخصصة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة القطري في فنزويلا. ويجري تنفيذ المشروع، ويتوقع أن يصبح النظام جاهزا للعمل خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦.

١٩ - وتمشيا مع مبدأ الأعمال التدريجي لحقوق الإنسان، وسعيا لكفالة التمثيل المنصف والمتساوي في المناصب الانتخابية، اعتمدت هيئة الانتخابات لائحة تنظيمية خاصة تكفل حق المساواة في المشاركة السياسية في إطار الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وعلى غرار ما حدث في انتخابات عام ٢٠٠٨، تقضي اللائحة بتسجيل عدد متساو من المرشحين والمرشحات بالتناوب في القوائم الانتخابية، وحيثما استحال تحقيق التساوي بالضغط يجب أن تشكل النساء ٤٠ في المائة من المرشحين على الأقل؛ ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى مشاركة المرأة مشاركة نشطة في الحياة السياسية لدولة فنزويلا، كأعضاء في البرلمان في هذه الحالة. ويؤكد هذا القرار النهج الشامل الذي اتبعته دولة فنزويلا فيما يخص المشاركة السياسية للمرأة، تمشيا مع توصية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

٢٠ - ولدى فنزويلا إطار تنظيمي واسع النطاق مكرس لحماية المساواة والإنصاف بين الجنسين، وقد أنشأت كيانات مختلفة لتعزيز مشاركة المرأة والتمكين لها، بما في ذلك لجان معنية بشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين. وتشجع الحكومة الفنزويلية إنشاء لجان إدارية معنية بشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين في المجتمعات المحلية المنظمة على مستوى البلديات، ولجان معنية بشؤون المرأة والمساواة بين الجنسين في أكثر من ٤٣ ٠٠٠ من المجالس البلدية المشكلة في جميع أنحاء البلد. ويدافع كلا هذين النوعين من كيانات السلطة الشعبية عن حقوق المرأة في الحياة اليومية، بما في ذلك حقها في حياة خالية من العنف، كما تنادي بزيادة مشاركتها السياسية.

٢١ - وقد أنشئ المجلس الرئاسي للمرأة، بوصفه كيانا شعبيا، من أجل تعزيز مشاركة المنظمات النسائية والمعنية بتحرر المرأة، لتمكين مختلف الحركات والجهات التي يتألف منها المجلس من إعداد مقترحات من أجل رسم وتنفيذ سياسات عامة تهدف إلى النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين، تُقدم إلى رئيس الجمهورية ووزارة السلطة الشعبية للمرأة والمساواة بين الجنسين.

٢٢ - وقد تم تكليف المرأة بمناصب الحوكمة الرفيعة المستوى بصورة مطردة وتدرجية. وبحلول عام ٢٠١٤، تولت النساء رئاسة ثلاث من السلطات العامة الخمس (السلطات الانتخابية والمدنية والقضائية). وضمن السلطة القضائية، ازداد تمثيل المرأة في المناصب الرفيعة المستوى بنسبة ٣٥ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٢، حيث بلغت نسبة النساء ٦,٧ في المائة من قضاة المحكمة العليا في عام ١٩٩٩، وبحلول عام ٢٠١٢، كانت النساء يمثلن ٤٣,٨ في المائة من القضاة.

٢٣ - وفيما يتعلق بحرية التعبير والرأي، بلغ عدد محطات التلفزيون المفتوحة الحاصلة على ترخيص في فترتي ٤٤ محطة في عام ١٩٩٩، منها ٣٦ محطة تجارية. ومنذ ذلك الحين مُنح ٧٣ ترخيصاً جديداً. وارتفع عدد التراخيص الممنوحة لجهات خاصة من ٣٦ إلى ٦٣ ترخيصاً في ظرف ١٥ سنة. وينطبق نفس الشيء على قطاع الإذاعة، حيث ارتفع عدد التراخيص الممنوحة للمحطات التي تبث على موجات التضمين الترددي من ٣٢٩ محطة في عام ١٩٩٩ إلى ٥١٦ في عام ٢٠١٥، أي أن ١٨٧ ترخيصاً جديداً مُنح للقطاع الخاص، مما أدى إلى توسيع نطاق الحق في الرأي وحرية التعبير وتنوع الآراء وأشكال التعبير. ومُنح أيضاً حوالي ٢٦٢ ترخيصاً لمحطات مجتمعية صغيرة، وبذلك اتسع نطاق مشاركة الجهات الفاعلة الجديدة ضمن النطاق الواسع لحرية التعبير. وذلك بالإضافة إلى ٨٧ ترخيصاً جديداً مُنحت لمحطات إذاعية عامة، حيث تشكل التعددية والتنوع قوة دافعة رئيسية تسمح بكسر الاحتكار ومنع الاستبعاد من وسائل الإعلام. وعلاوة على ذلك يوجد في فترتي ما يزيد على ٣٠ مليون خط من خطوط الهاتف المحمول، أكثر من نصفها ينتمي إلى هواتف ذكية، مما يسمح بتوسيع نطاق حرية التعبير والرأي.

٢٤ - وقد واصلت فترتي تطوير البرامج والمأموريات الاجتماعية التي تصون الحقوق عن طريق القضاء على التمييز لأي سبب كان، وعززت المشاركة السياسية والسلامة العامة والإسكان ورعاية الفئات المعرضة للخطر بصفة خاصة. ومن الأمثلة الهامة على ذلك إنشاء معهد مناهضة التمييز العنصري وشروعه في عمله، وهو معهد عمل بصورة محددة وبنشاط على تشجيع مناقشة ونشر القانون الأساسي لمناهضة التمييز العنصري، من خلال التنفيذ الفوري لإعلان وبرنامج عمل المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي اعتمد في ديربان في عام ٢٠٠١.

٢٥ - ووزارة السلطة الشعبية للاتصالات والإعلام هيئة من الهيئات الوطنية التي نشرت حقوق الإنسان وروجت لها في وسائل الإعلام الوطنية. ونفذت في ذلك الصدد برامج تدريبية من أجل تدريب أفرقة المتطوعين من مختلف القطاعات الاجتماعية على العمل

لتحقيق أثر مضاعف من خلال الترويج لحقوق الإنسان في ميادين نشاطهم اليومي. ويستند الأسلوب المتبع لتحقيق تلك الغاية إلى التدريب المنهجي في المجالات المعنية، وإلى توفير أدوات واستراتيجيات لنشر المعلومات. وما فتئت وزارة السلطة الشعبية للتعليم تعمل على إدراج التدريب في مجال حقوق الإنسان في المناهج التربوية على جميع المستويات وفي جميع مجالات النظام التعليمي في فترويلا، كما يضطلع أمين المظالم أيضا بصورة منهجية بمهمة جديدة بالثناء في هذا الصدد.

٢٦ - وفيما يتعلق بالسلامة العامة، من المتوقع أن يستمر التنفيذ الناجح للخطة الشاملة للوقاية والسلامة العامة، التي تُنفذ في إطارها مختلف الخطط والبرامج، مثل نظام الوقاية الوطنية، ومن المتوقع أيضا أن يستمر تنفيذ نظام الشرطة المتكامل الذي يشمل تعزيز المبادئ الدستورية وحقوق الإنسان كعنصر شامل من عناصر التدريب، وإعداد أدلة تسمح باستخدام القوة استخداما متناسبا ومتمايزا، وأن يتحقق كل ذلك وفقا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك خطة إضفاء الطابع الإنساني على نظام السجون.

٢٧ - وفي إطار تنفيذ الخطة الشاملة للوقاية والسلامة العامة، أنشئت الجامعة التجريبية الوطنية للأمن، وهي جاهزة تماما لأداء مهامها في جميع أرجاء الإقليم الوطني، وأدجت فيها بنجاح الشرطة الوطنية البوليفارية، وبذلك تم الوفاء بالمعايير الدولية لمعدلات التغطية بالشرطة، وهي ٣,٦ من أفراد الشرطة لكل ١ ٠٠٠ نسمة من السكان. ومن الجدير بالذكر أن فترويلا تواجه تحديا حقيقيا في مسائل السلامة العامة، حيث تُبذل جهود يومية لصون السلام والحفاظ على الحياة في مواجهة الواقع المعقد للجريمة العادية والعصابات المنظمة لأغراض سياسية على يد عناصر أجنبية تعتزم القضاء بوسائل سياسية على الجهود المبذولة في فترويلا منذ عام ١٩٩٩ لتحقيق الشمول الاجتماعي والحد من التفاوت.

٢٨ - وفيما يتعلق بحق الإنسان في السكن اللائق، أعلنت الدولة في آب/أغسطس ٢٠٠٩ عن خطة تجديد المساكن المسماة الحي الجديد - الحي الثلاثي الألوان (Barrio Nuevo, Barrio Tricolor). وتبدأ العملية باستبدال السقوف، يليها الطلاء وترميم الهيكل الداخلي للوحدة السكنية، بما في ذلك السباكة والكهرباء والأرضية وتوزيع المياه الصالحة للشرب والتخلص من المياه المستعملة والصرف الصحي وصرف مياه الفيضانات وإصلاح الدهاليز والسلالم، وينتهي بتجديد الواجهات والممرات. والغرض من هذه الخطة إتاحة حياة كريمة للأسر الفترويلية ذات الدخل المنخفض بتزويدها بالسكن اللائق.

٢٩ - وقد بدأ تنفيذ مهام المأمورية الكبرى للإسكان في فنزويلا (Gran Misión Vivienda Venezuela) منذ عام ٢٠١١، وهو بمجهود ترمي دولة فنزويلا من ورائه إلى معالجة مشكلة نقص المساكن في البلد معالجة هيكلية ونهائية. وحتى النصف الأول من عام ٢٠١٥، بنت المأمورية الكبرى للإسكان أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ وحدة من وحدات السكن اللائق، ويزيد الرقم المستهدف على ٢ ٣٠٠ ٠٠٠ وحدة سكنية بحلول عام ٢٠١٩. وستجري هذه العملية جنبا إلى جنب مع هدف القضاء على الفقر بحلول نفس التاريخ، الذي يشمل أكثر من ١٥ مليون شخص.

٣٠ - وتؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية بقوة من جديد رفضها لاستغلال حقوق الإنسان لأغراض لا تُمْتُ بصلّة لطابعها الحقيقي، وكوسيلة لتحقيق المصالح السياسية للنخبة، وهي أعمال تقوض التفاهم داخل الدول وفيما بينها، بهدف انتهاك مبادئ وقواعد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، على حساب السلام على الصعيدين الوطني والدولي.

٣١ - وتجدد الإشارة في هذا الصدد إلى أن فنزويلا، بصفتها عضوا في مجلس حقوق الإنسان، ستتمسك بالالتزام الذي أظهرته طوال الفترة الحالية (٢٠١٣-٢٠١٥) بالإسهام في تعزيز وتحسين فعالية الكيان الرئيسي للأمم المتحدة المعني بمعالجة قضايا حقوق الإنسان معالجة موضوعية ومتجردة من التسييس والانتقائية، وآلية التعاون البناء المتمثلة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، بوصفها فرصة سانحة للدول لتلقي وتقديم الملاحظات والمساهمات، وإبراز ما حققت من تقدم وما لديها من ممارسات رشيقة، وتدارس ما تواجهه من تحديات رئيسية في مجال حقوق الإنسان.